

الْفَرْقُ

بَيْنَ الْعَامِرِ وَالْمُظْلِمِ

وَبَيْنَ الْمُخْتَصِمِ وَالتَّقِيَّةِ

دِرَاسَةٌ أُصُولِيَّةٌ

السَّيِّدُ عَلِيُّ حَسَنِ مَطَرٍ الْهَاشِمِيُّ

سرشناسنامه: مطهر، علی حسن
 عنوان و نام پدیدآور: الفرق بین العام والمطلق و بین التخصیص و التقیید دراسه
 اصولیه / علی حسن مطهر
 مشخصات نشر: قم: العطار ۱۳۹۴
 مشخصات ظاهری: ۷۸ ص؛ ۵/۱۴*۲۱/۵ س م
 شابک: ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۷۲۲۶ - ۴۱ - ۴
 وضعیت فهرست نویسی: فیبا
 یادداشت: عربی
 موضوع: عموم و خصوص (اصول فقه)
 موضوع: اصول فقه - اصطلاح ها و تعبیرها
 موضوع: اصول فقه شیعه - قرن ۱۴
 رده بندی کنگره: ۱۳۹۴ ف۶م / ۳ / ۱۶۴ BP
 رده بندی دیویی: ۳۹۳۸۷۱۴/۳۱
 شماره کتابشناسی ملی: ۳۹۳۸۷۱۴



مَشْرِوَاتِ الْعَطَّارِ

ALATTAR PUBLICATION

alattar_pub@hotmail.ir.com

معلومات الكتاب

اسم الكتاب: الفرق بین العام والمطلق و بین التخصیص و التقیید
 دراسه اصولیه

المؤلف: علی حسن مطهر

الناشر: العطار

المطبعة: إحسان

سنة الطبع: ۲۰۱۵ م - ۱۴۳۶ هـ

عدد الصفحات: ۷۸ ص - رقمی

الکمية: ۱۰۰۰ نسخة

التریق الدولي: ۴ - ۴۱ - ۷۲۲۶ - ۶۰۰ - ۹۷۸

مواکز التوزیع

ایران، قم المقدسه، النقال ۰۹۱۳۱۵۱۹۹۰۴

العراق، التیف الأشرف، سوق المویش، المؤسسة العطار الثقافیه

النقال: ۰۷۸۰۱۵۸۱۴۷۱ - ۰۷۸۰۱۳۶۰۰۸

جميع الحقوق الطبع محفوظة و مسجلة للناسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الغرض من هذا البحث هو التحقيق في بيان الفرق بين معنى العام والمطلق في اصطلاح علماء الأصول، وفي بيان الفرق بين التخصيص والتقييد، في اصطلاحهم أيضاً، فإنَّ لهذا التحقيق أثراً مهماً في كيفية التعامل مع أدلة الأحكام التي أخذت هذه العناوين في موضوعاتها واستفادة الحكم الشرعي منها.

وقد عقدت البحث في مطلبين، وانتهيت فيه الى أنَّ الفرق بين العام والمطلق يتمثل في أنَّ العام هو الشامل لجميع الأفراد، وأنَّ المطلق

٦ الفرق بين العام والمطلق وبين التخصيص والتقييد

هو الشامل لجميع الأحوال، وهذا في قبال من ذهب الى القول بأن العام والمطلق متحدان في المعنى، وهو الشمول لجميع الأفراد، وإنما يختلفان في منشأ الدلالة عليه، وهو في العام: الوضع، وفي المطلق: قينة الحكمة.

وأما الفرق بين التخصيص والتقييد، فهو: أن التخصيص يعني: استثناء بعض افراد العام من الحكم الثابت له، وأن التقييد يعني: إثبات الحكم ابتداءً للموضوع مقيداً بحال معينة، وينفيه عن المورد الفاقد للقييد، وفي قبال من ذهب الى اتحاد التخصيص والتقييد في المعنى.

وقد ختمت البحث بتسجيل خلاصة لأهم النتائج التي تمخض عنها، راجياً من الله تعالى العون والنواب .
والحمد لله رب العالمين.

الفهرست

٥	مقدمة
٧	المطلب الأول العام والخاص
٧	النقطة الأولى: معنى العام والخاص لغة واصطلاحاً
١٨	النقطة الثانية: الإلغاز الدالة على العموم
١٩	المرحلة الأولى: الألفاظ التي تفيد العموم بنفسها، وهي:
٣٠	المرحلة الثانية: الألفاظ التي تفيد العموم بمساعدة قرينة السياق
٣٧	النقطة الثالثة: تقسيم الخاص اصطلاحاً
٤١	المطلب الثاني: المطلق والمقيد

٧٨ الفرق بين العام والمطلق وبين التخصيص والتقييد

النقطة الاولى: تعريف المطلق والمقيّد لغةً واصطلاحاً ٤١

النقطة الثانية: ملاحظات على بيان السيّد المرتضى لرايه ٤٤

النقطة الثالثة: التفريق بين بحث العام والمطلق في التبويب ٥٠

النقطة الرابعة: تعقيب على القول باتحاد معنى العام والمطلق ٥٦

النقطة الخامسة: ان تقسيم القيد الى متصل ومنفصل ٦٠

النقطة السادسة: فائدة اجازة القيود: ٦٢

النقطة السابعة: رأي العلماء الماصرين في الفرق بين العام والمطلق. ٦٧

الخاتمة ٧٣

الفهرست ٧٧